

التزام فاذا الالهة ما لا يقر عليه وحظر القيام بواجبه فيمن
 عداء وان وجدها ولا علة به فتحل لعبادة افضل من النكاح
 ان كان متعبدا اهما ما بهما فان لم يتعبد فالنكاح افضل من
 تركه ليل يتقي به البطالة الى الفواحش ويستثنى من اطلاق
 المم خالو كذا في دار القرية فانه لا يتعبد له النكاح وان اجتمعت
 فيه الشروط كما في عليه الشافعي في الله عنده وعلمه بالخوف
 علي ولوه من الكفر والاسترقاق **فتبينه** نص في الامور
 علي ان المودة التايقة تسن لها النكاح وفي معناها النكاح
 الي النفقة والحايقة من اقتحام الفجوة وواقفة ما في التسمية من
 ان من جازها النكاح ان كانت محتاجة اليه استجاب لها النكاح
 والاكراه فرائد انما استجاب لها ذلك مطلقا مردود ويسن ان يتزوج
 بغير طهر الصحيحين عن جابر رضي الله عنه هل لا يكره ان لا يعيها
 وتلا عبد الامد رخص الله عن الافتراض واحتياجه لم
 يقوم علي عياله دينه لافا سفة جميلة ولود الحبر المصحين
 نتج المودة لادع مالها ورجلها وحسبها ولديها فاظفر بذات
 الدين ثوبين يداك اي اختفرت ان لم تفعل واستغنيت ان فعلت
 وخبر بزوجوا الولود الورد فانه مكافئ لكره الامور القيام
 ويعرف كون البر والود باقاربهما نسبة اي طيبة الاصل الحبر
 تحبر والنطقه غير ذات قرابة قريبة بان تكون اجنبية وذات
 قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجى الولد خيفا
وجوز للحران جمع في نكاح بين اربع حواير فقط لقوله تعالي
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء مني وثلاث وربع وقوله صلي
 الله عليه وسلم لفلان وقد اسلم وحقته عشرين نسوة امسك ان يعا
 وفاق سيارهن واذا منع في الدوام ففيه الا بقر اولي **فلا يه**
 ذكر ابن عبد السلام انه كان في شريعة موسى عليه السلام الحواير

حكمة الله
 في ما يات
 من الحكمة
 في كل
 شيء

من

من غير حصر تغليبا لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه
 السلام لا يجوز غير واحدة تغليبا لمصلحة النساء واعت شريعة
 نبينا صلي الله عليه وسلم وعلي ما رواه الانبياء لمصلحة التوعين قال
 ابن النقيب والحكمة في تخصيص الحر الاربع ان المقصود من النكاح
 الافعة والموانسة وذلك يفوق مع الزيارة علي الاربع ولانه بالقسم
 يغيب عن كل واحدة منهن ثلاث ليال وهي مرة قريبة اه وقد
 تعين الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توفيق علي الحاجة كالسفيه
 والجنون وقال بعض الخواص الاية تدل علي جواز تسع مني باثنين
 وثلاث بثلاث وربع اربع وجمع ذلك تسع وبعض منهم قال
 تدل علي ثمانية عشر مني اثنين اثنين وثلاث ثلاثة ثلاثة وربع
 اربعة اربعة وجمع ذلك ما ذكره هذا خرق للجماع **فتبينه**
 استفيد من تعبد المم للحواير الجمع بين الاما عكس اليه من
 غير حصر سواء كان مع الحواير او منفردات وهذا كذلك الاطلاق
 قوله تعالي فان خفت الا فتدلي واحدة او ما ملكت ايمانك ويجوز
للعبد الجمع بين اثنين فقط لان الحكمين عتية نقل اجماع
 الصحابة فيه ولانه علي النصف من الحر ولان النكاح من باب
 الفضائل فلم يلحق العبد فيه الحر كما يلحق الحر بمنصب النبوة
 في الزيادة علي اربع والمبعض كالتن كما صرح به اجماع والمما
 وغيرها فلو تلحق الحر خسا مثلا بعقد واحد والعبد لثلاثا كذلك
 بطلن اذ ليس انبال نكاح واحدة باولي من الاخرى في
 الجمع كما لو جمع بين اثنين او مرتبا فالخامسة للحر والثالثة للعبد
 يبطل بكنها لان الزيادة علي العدد الشرعي حصل بها **لا يتك**
الحرامة لعين الا بشرطين بل بثلاثة وان عمل الثالث الحر وغير
 واختص بالمسلم اول الثلاثة **عدم** قدرته علي صدق **الحر**
 ولو كتابية تصلح تلك الحره للاستمتاع بها وقد رضي صدقها

وروي

المراد بحدوثه
 ليعود الظهور
 غير الزيادة
 له على
 بنادي